

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Masry Al Youm
DATE:	17-May-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	550,000
TITLE :	20% increase in prices for drugs costing less than EGP 30 and unanimous approval of the unified journalism and media law
PAGE:	Front Page
ARTICLE TYPE:	Government News
REPORTER:	Staff Report

PRESS CLIPPING SHEET

٢٠٪ زيادة بأسعار الأدوية الأقل من ٣٠ جنيهاً والموافقة على قانون الصحافة والإعلام الموحد



تصوير- سليمان العطفي

اجتماع مجلس الوزراء أمس

على ٣ هيئات منظمة للإعلام، هي: المجلس الأعلى للإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة، والهيئة الوطنية للإعلام، وأن القانون يعطيها الحرية والاستقلالية التامة.

من جهة أخرى، أعلن الدكتور أحمد عماد، وزير الصحة، أن المجلس وافق على رفع سعر الأدوية التي تقل أسعارها عن ٣٠ جنيهاً، بقيمة ٢٠٪ حرصاً على توفير الأدوية للمرضى، مشيراً إلى تطبيق الزيادة من أمس، وأنه تم الاشتراط على الشركات بسرعة توفير الأدوية، وإلغاء ترخيص أي شركة لا توفر الأدوية.

وتوقعت الدكتورة ولاء فاروق، مدير إدارة النواقص بالإدارة المركزية بوزارة الصحة، توافر الكثير من الأصناف الناقصة خلال الأيام المقبلة، بعد استئناف عمل خطوط الإنتاج التي توقفت لدى بعض الشركات.

وقال أحمد العزبي، رئيس غرفة الصناعات الدوائية، للمصري اليوم، إن القرار «مسكن لوقف معاناة صناعة الدواء مؤقتاً».

أوضاعهم دون تحمل أعباء إضافية». في سياق متصل، أعلن الدكتور أشرف العربي، وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، أن مشروع قانون الصحافة والإعلام الموحد يحظى بموافقة أغلب الفئات التي شاركت في إعداده بعد إجراء الحوار المجتمعي حوله، مؤكداً أن المشروع يمنع توقيع أي عقوبات سلبية للحرريات، وموضحاً أنه طبقاً للدستور، فإنه من المنتظر تعديل أي عقوبات سلبية للحرريات في قوانين أخرى بمعرفة وزارة العدل.

وقال، في مؤتمر صحفي عقب الاجتماع، إن القانون يشهد تفعيل المادة ٧١ من الدستور (الخاصة بحظر فرض الرقابة على الصحف أو الحبس في قضايا النشر)، كما تم تشكيل لجنة لإجراء التعديلات على قانون العقوبات بما يتوافق مع الدستور. وأضاف أن هناك لجنة تشكلت من وزارات العدل، والشؤون القانونية، والتخطيط، وممثلي المؤسسات الصحفية، لوضع مشروع القانون بعد أن نص الدستور

كتب - منصور كامل وإبراهيم الطيب وياسمين كرم، وافق مجلس الوزراء في اجتماعه، أمس، على مشروع قانون الضريبة على القيمة المضافة وقانون الصحافة والإعلام الموحد، وقرّر إرسالهما إلى مجلس الدولة لمراجعتهما قبل إرسالهما إلى مجلس النواب، ويحل القانون الجديد محل قانون الضريبة العامة على المبيعات.

وأضاف المجلس في بيانه أن «من بين أهم أحكام مشروع قانون الضريبة على القيمة المضافة العمل على توسيع القاعدة الضريبية بخضوع كافة الخدمات للضريبة مع الحفاظ على مبدأ إعفاء السلع والخدمات الأساسية التي تمس الفقراء، وتوحيد الإجراءات بين قانوني الضريبة على الدخل والقيمة المضافة، بالإضافة إلى وضع نظام حوافز لتشجيع التعامل بالفاتورة الضريبية، فضلاً عن وضع أحكام انتقالية فيما يتعلق بالمسجلين المستمرين والجدد حتى يتمكن المسجلون من توفيق